

لَوْ أَخَذَ الْقَوْسَ غَيْرَ بَارِيهَا

للدكتور إبراهيم السامرائي

(كلية الآداب / جامعة بغداد)

رعاك الله - أخي الكريم - وسددُ خطاك، وأقال من عثرتك ؛ لقد ضبطتُ الكُلم في بحثي المنشور في « العدد المزدوج الخامس والسادس » ، تكلمة لعمل المطبعة التي ينقصها الشكل ، ثم مررت بقولي : « يتوافر فيه » في آخر الموضوع ، فرأيت أن تصحح ما بدا لك أنه خطأ ، فرسمت ألقاً بعد الواو ، فصارت « يتوافر فيه » .

شكر الله لك سعيك إنك حفزتني الى الكتابة في موضوع التصحيح اللغوي لما هو خطأ وتجاوز ، ولما خيّل لطائفة من أهل العلم أنه خطأ .

أقول : إن الذين ذهبوا الى أن من الفصيح أن نقول : توافر الشيء ، ولا نقول : توفّر الشيء ، لم يكونوا على علم كاف بكتب العربية ، وأقرب هذه هي المعجمات . ليس غريباً أن أقول : إننا نحن معاصر العرب ، ولا سيما أهل العلم منهم ، لا نرى فينا حاجة الى الرجوع الى المعجم القديم . فماذا من أمر « تَوَفَّرَ » و « تَوَافَرَ » في المعجم ؟ جـاء في « التهذيب » للازهري :

والمستعمل في التعدي : وَفَّرناه توفيراً .

وجاء في « اللسان » :

وَوَفَّرَ عليه حقه توفيراً ، واستوفره ، أي استوفاه . وتَوَفَّرَ عليه أي رعى حُرْماته ، ويقال : هم متوافرون أي هم كثير ، وَوَفَّرَ الشيءَ وَفَرًا ،

وَوَفَّرَهُ : كَثَّرَهُ . فليس من « تَوَافَرُ » إلا قولهم : « هم متوافرون » أي هم كثير . وقولهم « تَوَفَّرَ عليه » شيء آخر ليس من قبيل استعمالنا في اللغة المعاصرة ، لأنه يفيد رعي الحُرُمَات .

وليس لنا إلا أن نقول إن استعمالنا الحديث « تَوَفَّرَ الشيء » (مئات) من وَفَّرْتُهُ فتَوَفَّرَ : كما تقول عَلَّمْتُهُ فَنَعَلَمَ . إن المعجم لا يعرض لما هو واقع وجارٍ على سنن العربية .

لقد خلت مادة « حزب » من بناء « تَحَزَّبُ » . كما خلت مادة « خرب » من بناء « تَخْرَبُ » . فهل يجوز لنا أن نقول : إن الفعلين « تَحَزَّبَ » و « تَخْرَبَ » غير صحيحين فصيحين . وإن استعمالهما من الخطأ ؟ فإذا كان « تحزيب » كما في حديث أوس بن حذيفة قال : سألت أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كيف تُحزَّبون القرآن ؟

أقول إذا كان هذا . فلم لا يكون « تحزَّب » ؟ وإذا اشتملت العربية على الفعل « خَرَّبَ » والمصدر التخريب ، فلم لا يكون « تَخْرَبَ » ؟ ألم يُقَلَّ اللغويون بالمطاوعة ، نحو قَدَّمْتُهُ فَنَقَدَّمُ ؟ ثم ألم يستعمل الفصحاء طوال قرون الفعلين : تَحَزَّبَ وَتَخْرَبَ في نثرهم وشعرهم ؟ وعلى هذا كان استعمال « تَوَفَّرَ » هو الفصح المليح ، ولم يرد « تَوَافَرُ » إلا في قولهم : « هم متوافرون » أي هم كثير ، وهذا لا يعني ما نريد من « تَوَفَّرَ » الشيء إذا كان وافراً .

ولا حجة لأصحاب التخطئة من المتصددين إلى تصحيح الألفاظ والأبنية ووجوه القول ، في أن المعجم القديم خلا من هذه اللفظة أو تلك ، ذلك أن المعجم القديم مُعَوِّزٌ يفتقر إلى شيء كثير من الاستقراء . ثم إن المعجم قد يذكر الكلمة ويفوته ذكر الجمع ؛ فهل يعني هذا أن الجمع غير وارد في اللغة ، وليس من حق المعربين إلا يأتوا بجمعها حملاً على نظائرها ؟ إن « الخمر » معروف ، وهو مادة طويلة في المعجم القديم ،

ولكنها خلت من « الخُمور » وهو الجمع ؛ فهل يقال : إن « الخُمور » خطأ لان المعجم اُخِلَّ بها ؟ و « الخُمُر » بالتحريك ما و اراك من الشجر ، وليس من جمع له في المعجم ، فهلاً اذِنَّا لانفسنا ان نجمعه على « افعال » مثل قلم واقلام ؟ واذا اشتمل المعجم على « تمر وتمور » فلم لا نقول إن المعجم اُخِلَّ بـ « الخُمور » جمعاً لـ « خُمُر » ، واُخِلَّ بـ « البقول » جمعاً لـ « بُقُل » ، وغير هذا كثير لا يحصره العد . واذا خلا المعجم من « التطور » في مادة « طور » فهل ترى ان جمهرة المعربين منذ ما يقرب من مئة سنة مخطئون في صوغ هذا المصدر ؟ ثم إنك تجد الفعل في المعجم ولا تجد مطاوعه ، وهو جار في الاستعمال الفصيح منذ قرون عدة . الا ترى ان المعجم قد اُخِلَّ بـ « انحبس » و « انحجز » و « انجر » وكله فصيح جار في اساليب المتقدمين ؟ ولعل مما آخذه على اصحابنا المتصددين للتخطئة في عصرنا هذا انهم لا ينظرون في اساليب المعربين في المظان الادبية واللغوية والتاريخية غير ما ندعوه « معجمات » . ومن امثلة هذا الكثير مما ندعوه خطأ ، لانه لم يرد في المعجم القديم ، ما قالوا في الفعل « ساهم » بمعنى « شارك » كما يقال : « ساهم محمد في إنجاز المشروع الثقافي الكبير » بمعنى انه شارك مع غيره من العاملين .

جاء الفعل « ساهم » في لغة التنزيل العزيز في قوله تعالى :
« فساهم فكان من المدحضين » . اي قارع اهل السفينة فقرع ، في الكلام على النبي يونس — عليه السلام فقال تعالى : « إذ أَبَقَ فِي الْفُلْكِ المشحون ، فساهم فكان من المدحضين ، فالتقمه الحوت وهو مليم . (۱) »
وفي الحديث الشريف : ان رجلين احتكما الى النبي — صلى الله عليه وسلم — في مواريث قد درُست ، فقال لهما : اذهبا فتوخيا ، ثم استهما ، ثم ليأخذ كل واحد منكم ما تُخرجه القسمة بالقرعة .

١ — سورة الصافات ، الايات ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

ان هذا ليشير الى أن الفعل « ساهم » او « استهم » متصل بالمقارعة التي تقوم على المساهمة، اي المقارعة بـ « السهام » ؛ فأما دلالة المشاركة العامة كما هي الحال في اللغة المعاصرة فقد اخلّ بها المعجم القديم والنصوص القديمة . غير ان اللغة حين اتسعت فيها مجالات القول، وتأثرت بما فرُضت عليها الحضارات، استجابت للتوسّع الكبير، فاتسّعت ، فكان من ذلك ان يكتب الشريف الرضي الى ابي اسحق الصابي رسالة يعزّيه بفقد ولده فيقول له : وانا المساهم لك في تحمّل النائبة .

لقد اخلّ المعجم القديم بالفعل « شاكس » وهو معروف مشهور، في حين ورد فيه « تشاكس » كما في لغة التنزيل العزيز : « ضرب الله مثلا رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان مثلاً » . اقول : اذا ورد الفعل « تشاكس » فمن الصحيح ان يكون الفعل « شاكس » ، لان « التشاكس » ان « يشاكس » الرجل آخر . فهل من الحق ان نقول إن الفعل « شاكس » والمصدر المشاكسة، او الشكاس، من الخطأ لان المعجم القديم قد اخلّ بها ؟

واذا عرفنا ان قياس المصدر في « فاعل » هو « الفاعل والمفاعلة » وجدنا المعجم قد يكتفي بأحدهما، والغالب ما جاء على « مفاعلة » ويهمل « الفاعل » ؛ كما في « المواظبة » ولم يشر المعجم الى « الوظاب » . ومثل هذا « المباراة » مصدر الفعل « باري » ، يشير اليه المعجم القديم ولا يشير الى نظيره « البراء » . ونجد « المضاهاة » ولا نجد « الضهاء » ونجد « المساماة » ولا نجد « النسماء » .

وقد حلا لابي عثمان الجاحظ ان يستعمل الابنية القياسية وان لم تكن مما ألفها الاستعمال وأشار اليها كتب اللغة ، فقد استعمل « الخطار » ولم يقل « المخاطرة » ، وهي اشييع في القياس ؛ واستعمل « البراء » ولم

يستعمل « المبراة » (٢) ، ولأبي عثمان نظر فريد في دلالة الالفاظ ؟ لقد فرضت علينا الحياة المعاصرة الفاظا تعد بالمئين بل الآلاف لا مكان لها في المعجم ، فهل جاز لنا ان نعدّها من الخطأ او المولّد او ما شئت ؟ افليس من الحكمة ان يكون لنا معجم جديد يشتمل على المباحثة والمكالمة والمشادة ونحو هذا ؟ اما ان تقول - حفظك الله - ان هذا خطأ وتجاوز فما اراك رعيتَ للغة حقّها وحُرمتها ، افلستَ ممن حَمَل الضيمَ عليها ووشمها بالتخاذل والضيق ؟!

قلت : ان المتصدّين للتخطئة والتصحيح لم يتجاوزوا المعجم القديم ، ومنهم من لم يُطل النظر في هذا المعجم فيعرف ما فيه معرفة يستوفي فيها الكلمة واستعمالها . وكيف يتأتّى لفلان او فلان من اصحاب العلم المتصدّين للتخطئة وتقويم اللسان والقلم وهو لم يستوعب ما جاء في كلام الله العزيز ؟!

اعرف من خبر احد هؤلاء الفضلاء ، بل من متقدّميه ممن ضربوا في هذا الامر بسهم صائب ، انه قد شارك في وضع كتاب مدرسي في «البلاغة» مع اثنين آخرين ، فاتفق الثلاثة على ان يضطلع اثنان منهم بوضع مادة الكتاب ، وينفرد صاحبنا المعنيّ بتقويم اللغة واساليب القول والكتابة بمراجعة الكتاب . ولما ان تم لصاحبيه وضع الكتاب ، اقبل هو يراجعه فوجد في فاتحته شيئا موجّها الى الطالب جاء فيه :

« فليتدبّر الطالب هذه الموضوعات ... » . كأن استاذنا الجليل قد هجس في نفسه ان « التدبّر » في قول كاتب مقدمة الكتاب من الخطأ فقال : « ان التدبّر » يعني النظر في الأدبار .

اقول : لو ان استاذنا الجليل قد اطال النظر في كتاب الله العزيز

٢ - لأبي عثمان الجاحظ مادة لغوية ذات قيمة تاريخية كبيرة ، وكنت اشرت الى هذا في كتاب لي ما زال مخطوطا وسميته بـ «معجم الجاحظ» .

لقرا الآية الكريمة : « افلا يتدبرون القرآن ... » . ثم انه قد أُثِر عنه انه كان يقول : « يقال هذا الشيء عاديّ » وهو خطأ لان « العاديّ » هو الشيء القديم العتيق ، والنسبة الى «عاد» من الأمم البائدة الاولى ، ومن ذلك « العاديات » للنفائس والتحف . لقد قيل له : وكيف النسب الى « العادة » ؟ فلم يكن منه إلا أن تراجع وصدّق .

اقول : هُنَّ يبتدر المرء الى القول بـ « الخطأ » شيء يناقض العلم ذلك ان الإحاطة بالمستعمل وغير المستعمل من الابنية والاساليب أمر عسير ، ومن هنا كان الاقتصار على ما في المعجم القديم لا يحقق غرضاً علمياً . الا ترى ان المعجم القديم لم يشر الى بناء « فطع » المضاعف وقد تحسبه من لغة العوام لانهم يستعملون « التفتيح » ولكنك تفاجأ حين ترى هذا البناء في « شرح الفضليات » للتبريزي حيث يقول (٣) : « والقصد الى التفتيح .. »

ثم نجد ابن المقفع يقول في « الادب الصغير » (٤) :

« فالسعيد الفالح ، والمرجوؤ من لم يخصم » .

لقد اخلّ المعجم القديم بـ « الفالح » اسم الفاعل من « فُلِحَ » ذلك ان في المعجم « افلح » الرباعي ليس غير ، افجائز ان نذهب الى خطأ القول بـ « الفالح » وقد استعمله ابن المقفع بحجة ان المعجم لم يشر اليه ؟ ولا بد لي ان اتوجه الى أصحابنا الفيارى على العربية والساعين الى سلامتها فاقول لهم : إن الطريق الى معرفة الصحيح والخطأ في الابنية والاساليب رهين بالنظر في كتاب الله العزيز والحديث الشريف وسائر المواد الاخرى مما اشتملت عليه كتب اللغة والادب والتاريخ ، وان الاقتصار على المعجمات

٢ - التبريزي ، شرح الفضليات (بتحقيق البجاوي) ٢١٧/١ .

٤ - ابن المقفع ، الادب الصغير (دار الجيل في بيروت) ص ١٧٢ .

اللغوية لا يحقق هذا الغرض العسير .

إن أصحابنا أهل التصحيح وتخريج الأساليب القويمة قد وقعوا في أوهم بسبب من نقص أدواتهم . لقد قال أحدهم مثلا : إن الصحيح « اجوزة السفر » لا « جوازات السفر » ، والحجة ما جاء في « أساس البلاغة » : « وخذوا اجوزة سفركم » ومثله في « التاج » .

اقول : وفات المصحح الفاضل المتوخي استعمال الأبنية الصحيحة انجاحا استعمال في إحدى رسائله « الجوابات » (٥) جمعا لـ « جواب » . الا يحق لنا ان نقول بعد استعمال الجاحظ هذا ، بصحة « جوازات السفر » ، كما نقول بصحة « اجوزة » السفر الذي جاء ذكره في (أساس) الزمخشري وفي « تاج العروس » . . وقد جمع الجواب على « اجوبة » (٦) ايضا . وكنت قد لاحظت ، كما لاحظ غيري ، ان أهل التصحيح قد عرضوا لمواد نجدها مكررة مرددة منذ عصر الحريري الى يومنا هذا ؛ فأنت تجد ان جلوم قال : الحوائج جمع حاجة من الخطأ الشائع ، وإن أثر في الشيء هو الصحيح لا أثر عليه . ولا يشير المتأخر من هؤلاء الى ما ذكره المتقدم حين يعود الى القول نفسه .

وسأعرض لنماذج من هذا الذي تردّد في مصنّفات أصحابنا الذين تصدّوا الى تصحيح الأبنية والأساليب . وليس غريبا ان أقول : إن طائفة كبيرة مما ذهبوا فيه الى الخطأ قد ورد في كتب الأدب والتاريخ واللغة ، ولكنهم حين اقتصروا على المعجمات فاتهم علم كثير . على أن من الحق ان أقول إن بينهم من كان دائم النظر في كتب الأدب والتاريخ واللغة ، ولكن الإحاطة والشمول أمر معجز ، فنصّر كما نصّر غيره .

٥ - الجاحظ ، فصل من صدر كتابه في الجوابات في الإمامة (المورد ج ٧ ، ١٩٧٨) .

٦ - ولابي حامد الغزالي كتاب عنوانه ((الاجوبة الغزالية في المسائل الاخرية) ط . مصر

قال غير واحد من الأساتذة العلماء في مادة التصحيح :

يقولون : تسرّب اليه بمعنى تسرّب فيه ، والثانية هي الصواب . أقول
إذا كان السابق المتقدم قد أشار الى هذا فلم يتكثّر علينا من جاء بعده
فيحسّر هذا في مادته دون أن يشير الى سابقه ؟ وقال الشيخ ابراهيم
اليازجي في « لغة الجرائد » (٧) : ويقولون : تخرّج على فلان ، وتخرّج في
مدرسة كذا وهو خريج فلان .

وخلف بعده جماعة فأعادوا المسألة مع خلاف ، فقال احدهم : تخرّج
فلان في الكلية الفلانية وليس تخرّج من الكلية .

أقول : والذي وقفت عليه في كتب الرجال اني قرأت كثيرا وتخرّج به
جمهرة من العلماء .

وإذا كنا قد عرفنا في باب التضمين قوله تعالى :
« عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » فهل ترانا أنصفنا العربية وأنصفنا انفسنا ؟
انلا يكون من الجور أن نتشدّد الى هذا الحد ؟ قالوا : لقد حجّرت واسعا .
وقالوا : من الصواب أن نقول : تعرّفت الامور لا تعرّفت بها .

إن من المتقدمين في عصرنا من قال بهذا ، الشيخ ابراهيم اليازجي في
« لغة الجرائد » (٨) :

ويقولون : تعرّفت على فلان اذا احدثت به معرفة ، وهو من التعبير
العامي .

ومرجع الشيخ اليازجي والذين أعادوا مقولته هو المعجم القديم .
ولكن الأساليب تتغير ، وان المعربين يصيرون الى أنماط من الاعراب تخالف
ما درج عليه متقدموهم . ولست اذهب مذهب اللغويين الاوائل فأحظر ان

يؤخذ بأقوال من سموهم « مولدين » أو « محدثين » ؛ تلك شنشنة
قديمة عفى عليها الزمان ؛ أفلا ترى أن من التعسف الكبير إلا نأخذ بقول
أبي الفرج الاصبهاني، صاحب « الأغاني » الشهير، في أخبار « عبّاد »
ونسبه وهو قوله : « فحرّكت بعيري لاتعرّف بهنّ وأنشدهنّ » ؛ ومثل هذا
ما قرأناه في « نفع الطيب » ، في الكلام على يوسف الدمشقيّ : وكان من
الذين أخفاهم الله لا يتعرّف به إلا من تعرّف له (٩) .

ومما كرّره غير واحد من غير اشارة الى المتقدم السابق قولهم :
دُعُستَه السيارَة لا دُهُسْتَه .

وقولهم : كتاب شائق لا شيق .

وقولهم : « تُكْنَة الجنديّ » بضم التاء مع سكون الكاف لا « نُكْنَة »
بفتحتين .

وقولهم : « فلان يرأس اللجنة » بفتح الهمزة ، لا « يرئس » بكسرها .

وقولهم : « كابد فلان العذاب » لا « تكبّد » .

وقولهم : « استهتر بالخمر » لا « استهتر » .

أخيراً : إن ممن نبّه على هذا من السابقين ، أبو الفرج بن الجوزي
في كتابه « تقويم اللسان » ؛ قال ناقلاً عن غيره : « تقول استهتر فلان بكذا »
بضم التاء الاولى وكسر الثانية على ما لم يُسمّ فاعله ، والعام ففتح
التاءين (١٠) .

وكان الاساتذة قد وقفوا على ما في « لسان العرب » حين صححوا
هذا الخط الشائع ، لقد جاء في « اللسان » الحديث الشريف . سبق

٩ - من كتاب « الاستدراك على كتاب قل ولا تقل » للاستاذ صبحي البصام ص ٩٠ .

١٠ - تقويم اللسان (دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٦) ص ٧٧ .

المُفْرِدُونَ ؛ قالوا وما المُفْرِدُونَ ؟ قال الذين أهُتِرُوا في ذكر الله . وجاء في حديث آخر : هم الذين اسْتَهْتِرُوا بذكر الله، اي اولِعُوا به . كما جاء في « اللسان » وغلان مُسْتَهْتِرٌ بالشراب، اي مولَعٌ به .

ومما رده اصحاب التصحيح من اقوال يأخذها لاحتمهم عن سابقهم قولهم :

اسْتَيْتِ المدرسة لا تأسست .

و « ما زال الخلاف قائما » وليس « لا زال الخلاف قائما » .

و « هو عائل على غيره، وهم عائلة على غيرهم » وليس « هو عائلة على غيره » .

و « ينبغي لك » لا « عليك » . و « صادره على المال واستصفى ماله » لا « صادر ماله » .

هذه جملة موجزة لمواد ادرجت في كتب التصحيح في عصرنا هذا، يرددها غير واحد منهم مع ان شيئا منها قد تنبه له المتقدمون . واريده ان اعرض لنمط آخر مما لم يرد في هذه الكتب، بل اختص به علم من الاعلام من اهل الفضل والدراية والتبحر .

قال — رحمه الله —

قل : « ايُّها افضلُ العلمُ ام المالُ » ولا تقل « ايُّهما افضلُ العلمُ ام المالُ » . والحجة ان « هما » في قولك « ايهما » ضمير يعود الى اسم ظاهر متأخر عنه لفظا ورتبة عودا غير مجاز .

وقال : « ان التركيب مخالف للمنطق اللغوي » .

اقول : لان ما ذهب اليه الأستاذ الجليل هو الأسلوب الفصيح الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء ؛ غير ان الوجه الآخر الذي شدّد النكير

عليه مما نواجهه في كلامهم أيضا؛ فمن ذلك ما جاء في اخبار ابي عمرو بن العلاء : انه كان يخاف الحجاج بن يوسف ، فكان يتستر . قال : فخرجت في الغلس اريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه الى غيره فسمعت منشدا ينشد :

رُبَمَا تَكَرَّهُ النُّفُوسُ مِنَ الْاَمْسِ ——— له فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ .

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج ، فما أدري بأيّهما كنتُ أُسْرَبُ .
أبقول المنشد « فَرْجَةٌ » بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجاج ؟ (١١)
ولقد استدرك الاستاذ صبحي البصام على استاذه الدكتور مصطفى جواد — رحمه الله — شواهد كثيرة تشير الى ان ما أنكره وهو القول « ايهما » كلام نصيح وارد في كلام المتقدمين الفصحاء ، ومن ذلك :

- ١ — جاء في « نهج البلاغة » : وسئل عليه السلام ، أيّهما افضل انعدل او الجود . ؟
- ٢ — وفي طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي : « ان ابا العطف قال : إن شابا لقي الفرزدق ، فقال له : ايهما احبّ اليك تسبق الخير او يسبقك » ؟

- ٣ — وفي « الاغاني » : ان أم عمر بنت مروان قالت لطوَيْسِ المَغْنِيِّ :
ايهما احبُّ : العاجل ام الاجل ؟ (١٢)

واستوفى الاستاذ البصام من هذا خمسة عشر موضعا كلها تؤيد استعمال « ايهما » وعودها على الضمير المتأخر .

١١ — الزبيدي ، طبقات النحويين ص ٢٩ .

١٢ — البصام ، الاستدراك ص ١٢ — ١٤ .

ان هذا يعني ان العربية وإن دَرَجَتْ في سننٍ واضحٍ من النظام النحوي في نظم الكلم في الجمل المفيدة ، تتعد كثيرا عن هذا السنن في طائفة من وجوه القول . ثم الم نذكر أن النحاة حين رسموا القاعدة في عدم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، أشاروا في الوقت الى شواهد ما جاء شاذا عن هذه القاعدة النحوية كقول ابي الاسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني الى النابغة الذبياني :

جزى ربُّه عنيَّ عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعلُ

وكتول حسان يرثي مُطعم بنَ عدي احد اجواد العرب :

ولو ان مجدا اخلدَ الدهرُ واحدا من الناس ابقى مجده الدهرُ مُطعما

وقال — رحمه الله — :

قل : « السكك الحديدية ولا تقل : السكك الحديدية » .

وقال شارحا العلة : وذلك لان السكك المذكورة مصنوعة كلها من

الحديد ولم يُضَف اليها شيء آخر من الفلزات والمعدنيات .

وهو يقول : إن الناس اتبعوا في هذا الخطأ ما جاء في « تذكرة

الكاتب » لاسعد خليل داغر .

وقد عرض لهذا القول الأستاذ البصام فجاء بشواهد من الشعر

والنثر ما يردُّ به مقولة الدكتور مصطفى جواد، وخلص منها الى ان السكة

الحديد والسكة الحديدية كلاهما فصيح (١٣) .

وقال — رحمه الله — :

« قل اجاب عن السؤال ، ولا تقل اجاب على السؤال » .

أقول : إن القول بفصاحة الاستعمال الأول صحيح مليح، ولكن
الاستعمال الثاني قد ورد في نثر المتقدمين كما ورد الاستعمال الأول،
والشواهد كثيرة في كليهما .

ثم ان لاستعمال حروف الجر في العربية طرائق عدة تظهر ان بعضها
ينوب عن بعض ويحل محله . وما القول بـ « التضمين » في هذه الأدوات
الا مظهر من مظاهر التطور اللغوي ، فاذا كان التضمين جائزا وقد عرض
للعربية في عصورها المتقدمة ، فلم لا نقبل حلول « على » محل « عن » مثلا
في قولنا : اجاب عن السؤال او على السؤال ؟

ولم لا نقول : وفق الحاجة تأسيًا بأبي عثمان الجاحظ كقوله في رسالته
« استنجاز الوعد » « واسماؤكم وكُنُكُم بين فرح ونُجج ، وبين سلامة
وفضل ، ووجوهكم وفق اسمائكم، واخلاتكم وفق اعراقكم » (١٤)

ومجيء « وفق » من غير أن يسبقها « على » كثير ، فهل آن للمتصدين
للتصحيح ان يعيدوا النظر في مناهجهم ويتعقبوا النصوص في كتب الأدب
واللغة والتاريخ ؟ .

ثم انهم لم يأخذوا في ان « الایجاز » هو من البلاغة في الاساليب العربية
حيث يجب الایجاز . ومن الایجاز البليغ قوله تعالى « واختار موسى قومه
سبعين رجلا » اي من قومه . ان حذف الجار يفرضه علينا البلاغة العربية
فنقول : حَدَّثَ اثناء ذلك ، او خلال ذلك ، وهو ابلغ مما نقول : « في اثناء »
او « في خلال » .

ولقد عُني بموضوع التصحيح في عصرنا جمهور من العلماء من اهل
الفضل والدراية، حتى اذا توفاهم الله خَلَفَ من بعدهم خَلْفٌ لم يكن لهم

من العلم ما كان لأولئك، فتعجلوا الطريق فكانوا كحاطب الليل، وعادوا الى ما سطره اولئك الاعلام فزادوه عبثا .

لم يكن هذا الخلف على علم بالعربية ، معتمدا على كثير من المواد التي توزعتها كتب الأدب والتاريخ . ومن أجل ذلك اقتصر جلهم على مادة من سبقهم فرددوها غير مشيرين الى أصحابها ، ثم انهم يصلون الى تلك المواد بلغة العصر الجديد التي كثر فيها التجاوز بل الخطأ .

ان أحدهم يستعمل « التصويب » وهو يريد به « التصحيح » ، وهذا من لغة العصر ؛ فالتصويب ان تصوب كلاما اي تجده صوابا وتعدّه صوابا ، كأن يقال : أبدى فلان رايه فصوّبته . وان آخر يستعمل « الكواهل » فيقول : « كواهل عقولهم » وما ادري أعرف صاحبنا معنى « الكاهل » ام جهله ؟ واذا كان قد عرفه فهل جائز استخدام هذه الاستعارة في حدود العقل ؟ وكيف يكون للعقول « كواهل » ؟

وكيف يتأتى هذا وقد عاب النقاد المتقدمون على أبي تمام قوله :

يا دهرُ قَوْمٍ من أَدْعَيْكَ فمقد . اضججتَ هذا الأنامَ من خُرْقِكَ

لقد هالهم ان يكون للدهر « اذعان » كما يهولنا الآن ان نغير « العقول كواهل » . ويستعمل هذا النفر كلمة « التشويش » ، وهذه الكلمة عامية في عصرنا هذا ، يقال : « حدث تشويش في البلد » اي اختلاط واضطراب . ولقد عدّ اللغويون المتقدمون هذه الكلمة من العامية . قال ابن الأنباري : اجمع اهل اللغة على ان « شوّش » عامية (١٥) ووهم الجوهري في عدّها في جملة الفصيح الصحيح . اترى بعد هذا ان من الفصاحة ان نستعمل هذه في كتاب لغوي انصرّف لتصحيح الأبنية والاساليب ؟!

و « التشويش » نظير « الفوضى » وقد استعملت « الفوضى » في المعنى نفسه ، والأصل فيها الجمع ، والمفرد « فضيض » ، ثم عرض لها الإبدال ، فإذا قلنا : « الناس فوضى » فالمعنى : متفرقون مختلطون . قال الأفوه الأودي :

لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهَّأهم سادوا

ولست أرى أن يضطرُّ مُعربٌ في كتابٍ في أصول العربية أن يستعمل « القرون الوسطى » مستعيراً هذا المصطلح من التاريخ الغربي المسيحي .

ثم ليس من التساهل والتعسف أن تستعمل وصف « الاملائية » للاخطاء فنقول : « الاخطاء الاملائية »؟ إن مصطلح « الاملائية » مأخوذ من مادة « الاملاء » وهو أن المعلم يملي على تلامذته ليختبر معرفتهم بـ « رسم » الحروف ؛ وعلى هذا لا يمكن أن ينصرف « الاملاء » الى معنى رسم الهزة والالف المقصورة كأن ترسم الفاقائمة أو برسم الياء ونحو هذا . ويستعملون « الاستعجال » بمعنى العجلة فيقولون : « ان هذا الكتاب يعين المستشار المستعجل » . وكان الصواب أن يقال « العجلان » لأن الاستعجال والاعجال والتعجل بمعنى الاستحثاث وطلب العجلة . واعجله وعجَّله واستعجله إذا استحثه وطلب العجلة .

ومن العجب أننا نقف على اخطاء يذكرها هذا النفر منذ نراها الا في كتبهم ، وهي إن وُجِدَتْ ففي استعمال الصبية أو قتل العوام ؛ وإلا فمن يقول « المروءة » بفتح الميم أو « الخراج » لما يخرج من القرع أو شبيهه ، بفتح الخاء ؟

واني لأعجب من طائفة منهم في قولهم يقال : خرج عن القانون ولا يقال : خرج على القانون . ولو قرأ هؤلاء في كتب التاريخ واحصوا الخارجين على السلطان في عصر بني أمية وعصر بني العباس لوجدوا جمهرة من هؤلاء كلهم « خارج على السلطان » . ولا يعني هذا ان المرء حين يقول :

« خرجت عن الحد اللائق » مخطيء ، فكلاهما صحيح ، ولكل توجيه في الدلالة والمعنى ؛ فاعرف ذلك — رحمك الله —

ولم اكن أقصد الى استيفاء هذه المواد ولو قد فعلت لكان لي منه كتاب برأسه ما زلت احتفظ بمواده ، ولكني اقول : إن المعربين في العربية قد ضاقوا بها ذرعا فلم تسلس لهم ، ولم تسلمهم قيادها لانهم لم يملكوها ولم يشقوا بالنظر في مصادرها .

وإذا لم يكن هذا فكيف أقرأ في مجلة مغربية ان احدهم كتب : لقد خلا الوطاب وتنوعت الاسباب وكثرت السبل ...

اقول : إن صاحب هذا الكلام لا بد ان يكون قد فهم ان « الوطاب » مفرد لا جمع ل « وطب » ، ومن اجل هذا لم يلحق الفعل « خلا » بتاء التانيث في حين ان الفعل الذي أتى بعده مقترن بالتاء في قوله : « وتنوعت الاسباب » وبعده « وكثرت السبل » مع ان الأمر جائز مع الفاعل اذا كان جمعا مكسرا . غير ان التزام تاء التانيث في الجملتين مع خلو الاولى منها يشعر ان المعرب حمل « الوطاب » على الافراد والتذكير ، وهو في حقيقته جمع . قال تأبط شرا :

اقول للخيان وقد صفرت لهم وطابي ويومي ضيق الحجر معور

ومثل هذا استعمالهم « اذ » وهو ظرف للزمان الماضي استعمال « اذا » الشرطية فيقولون : « واذ لم يتهاى لي العمل في بغداد فقد غادرتها الى ... » .

والصواب « اذا » اما « اذ » فكقوله تعالى : « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا » .

وبعد فهذه الإمامة موجزة بشيء يتصل بمبحث سلامة العربية ونهج المعنيين فيه لم ارد منه ان أقسو على احد من العاملين ، وفقهم الله لخير هذه اللغة الشريفة .

الدكتور ابراهيم السامرائي